المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

محاور وحوار

السياسة الخارجية التركية في الولاية الجديدة لأردوغان... حدود الاستمرارية والتغيّر

2023

العدد السابع والعشرون - تموز 2023

السياسة الخارجية التركية

في الولاية الجديدة لأردوغان...

حدود الاستمرارية والتغيّر

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation
مؤسسة علميّة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

محاور وحوار: سلسلة غير دورية تتضمن وقائع المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش التي يعقدها المركز وتُعنى بمقاربة قضايا استراتيجية ومسائل إنمائية مختلفة.

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

العنوان: السياسة الخارجية التركية في الولاية الجديدة لأردوغان... حدود الاستمرارية والتغيّر

حلقة نقاش خاصة عقدت في المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق بتاريخ 13 تموز 2023 عُرضت فيها ثلاث أوراق تطرّقت إلى أبرز التغيّرات التي قد تطرأ على توجّهات تركيا في المنطقة بعد فوز أردوغان في الانتخابات وبالتحديد فيما يخصّ الدول الخليجية؛ وإيران وحلفاؤها (العراق، سوريا، فلسطين المحتلة)؛ والطاقة والحدود البحرية في حوض المتوسط.

تاريخ النشر: تموز 2023 الموافق محرم 1445

العدد: السابع والعشرون

الطبعة: الأولى

القياس: 21×29

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو الإلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخًا أو تسجيلًا أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن-جادة الأسد- خلف كافيه 77-الفانتزي وورلد سابقًا- بناية الورود- الطابق الأول.

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

Baabda **10172010** Postal Code:

Beirut- Lebanon

P. O. Box: **24/47**

ccsd@dirasat.com

www.dirasat.net

الآراء الواردة في هذه السلسلة لا تُعبّر بالضرورة عن آراء

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

ثبت المحتويات

تمهيد 5

أفق العلاقات التركية مع وإيران ودول المشرق العربي/د. محمد نور الدين 7

مستقبل العلاقات التركية الخليجية/أ. محمد أبو طالب..... 13

السياسة الخارجية التركية في حوض المتوسط/أ. محمد حسن سويدان 17

موجز لأبرز المداخلات: 29

تمهيد

في أيار الماضي أُعلن رسميًا عن فوز الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بولاية رئاسية ثالثة وفوز التحالف الذي يضمّ حزبه بأكثرية برلمانية، وبالتالي استمرار حكم حزب العدالة والتنمية لخمسة أعوام إضافية يمضي فيها الحزب نحو استكمال ربع قرن من الحكم. انتهاء الانتخابات بفوز أردوغان يعني تحرّره من الضغوط التي كانت موجودة قبل هذا الاستحقاق وهو ما سينعكس في قراراته خلال المرحلة المقبلة داخليًا وخارجيًا. ومع ذلك يبدو أن الملف الداخلي سيبقى أولوية لأردوغان على المدى القريب خصوصًا وقد أعلن بدء حملته للانتخابات البلدية المُقرّرة في آذار 2024، والتي وضع فيها هدف استعادة بلديات المدن الكبرى التي خسرها في الانتخابات البلدية عام 2019 ولا سيّما إسطنبول وأنقرة.

في الوقت ذاته، وجد أردوغان نفسه بعد الفوز في موقف أقوى خاصة على صعيد العلاقة مع الخارج. كما أنه لم يعد مقيّدًا بعامل زمني ضاغط يدفعه لاتخاذ قرارات من الصعب أن يتبنّاها في الحالات الطبيعية، وهو ما قد ينعكس في مواقفه الخارجية، مثل موقفه من التطبيع مع سوريا. كما أن مواقف الدول الغربية، الإيجابية بمعظمها، من نتيجة الانتخابات والحكومة التي شكّلها الرئيس التركي، والتي تضم وزراء على علاقة إيجابية بالغرب. تُعدّ مؤشّرًا على أن المرحلة المقبلة قد تشهد محاولات لتحسين العلاقات بين الغرب وأنقرة.

في دراسة التحوّلات المتوقّعة في السياسة الخارجية التركية في منطقتنا بعد الانتخابات لا بدّ من إمعان النظر في التغيّرات الأساسية في الإقليم والعالم والتي يمكن تلخيصها في التالي:

1. اشتداد المنافسة بين القوى العظمى، روسيا والصين من جهة وأميركا من جهة أخرى.
2. تداعيات الحرب في أوكرانيا.
3. دور الصين المتنامي في المنطقة.
4. الاتفاق السعودي-الإيراني.
5. ميل القوى الإقليمية نحو سياسة التحوّط لتجنّب الانخراط في صراع القوى الكبرى.
6. التعقيدات المتزايدة في الوضع السوري مع سعي محموم للقوى الخارجية لضمان مصالحها فيها.
7. الضغوط المحليّة التركية وتحديدًا الاقتصادية منها والانقسامات السياسية والإيديولوجية.

انطلاقًا مما تقدّم عقد المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق حلقة نقاش خاصة بتاريخ 13 تموز 2023 عُرضت فيها ثلاث أوراق تطرّقت إلى أبرز التغيّرات التي قد تطرأ على توجّهات تركيا في المنطقة بعد فوز أردوغان في **الانتخابات** وبالتحديد فيما يخصّ الدول الخليجية؛ وإيران وحلفاءها (العراق، سوريا، فلسطين المحتلة)؛ والطاقة والحدود البحرية في حوض المتوسط.

افتتحت الحلقة بكلمة لمدير عام المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق الدكتور عبد الحليم فضل اللّه وأدارها مدير الدراسات الاستراتيجية في المركز الدكتور حسام مطر. في مداخلته الافتتاحية أشار الدكتور فضل اللّه إلى أن هناك نوعين من التحوّلات التي حدثت في تركيا: 1. انزياح لموازين القوى داخليًا، من سيطرة القضاء والجيش إلى السيطرة المدنية على باقي المؤسّسات. 2. الانتقال بعيدًا عن الرعاية الأميركية، وفي المحصّلة حافظت تركيا على أطلسيّتها لكنها توجّهت شرقًا، وانتقلت من التركيز على الحضور في المجال الغربي إلى التركيز على الحضور في غرب آسيا وشمال إفريقيا.

يضمّ هذا التقرير الأوراق الثلاث التي تناولت محاور الحلقة إضافة الى أبرز الأفكار التي وردت في مداخلات المشاركين.

أفق العلاقات التركية مع وإيران ودول المشرق العربي

د. محمد نور الدين[1]

انتهت الانتخابات النيابية في تركيا في 14 أيار 2023 والرئاسية في 28 منه بفوز الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لولاية ثالثة في رئاسة الجمهورية وفاز تحالف الجمهور المؤيّد له بالأغلبية البرلمانية.

وفور إعلان النتائج كان السؤال الأساسي عما إذا كانت السياسات التركية السابقة التي انتهجها أردوغان سواء في الداخل أو الخارج ستتواصل على ما كانت عليه أم إنها ستشهد تغييرات جذرية أو جزئية في هذا الاتجاه أو ذاك.

إن الإجابة عن سؤال الاستمرار أو التغيير تفرض أن تُؤخذ بعين الاعتبار مجموعة من المحدّدات يمكن أن تساعد على الإجابة.

1- المنطلقات الإيديولوجية للحزب الحاكم والكتلة التي أيّدت أردوغان في الرئاسة والتي بقيت قوتها التمثيلية ثابتة في آخر ثلاث انتخابات 1914 و 1918 و 2023 وهي 52 في المئة بمعزل عن أي وضع سياسي أو اقتصادي. ويعكس أردوغان توجّهات هذه الكتلة في سياساته الداخلية والخارجية على السواء.

وفي هذا الإطار يأتي البُعد العثماني لسياسة تركيا الخارجية وفي قلبه حدود الميثاق المِلّي والوضع في القوقاز، وبالتالي سعي تركيا لتكون قوة عالمية وليس إقليمية فقط مستفيدة من بعض التغيّرات في التوازنات الدولية في الوقت الحاضر وهو الذي يبدأ فيه أردوغان عهده الجديد بشعار "القرن التركي".

2- المصالح الاقتصادية التركية في شرق المتوسط تحديدًا والصراع على مصادر الطاقة فيه.

3- عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي والمترتّبات المتوجّبة على هذه العضوية.

من بديهيات السياسات الخارجية لأي دولة أن تولي علاقاتها مع دول الجوار أولوية. ومن هذا المنطلق نرصد السياسة التركية حيال عدد من بلدان الجوار:

العراق

نظرًا لوجود قيادة حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل في شمال غرب العراق شكّل العراق دائمًا مصدرًا لتهديد الأمن القومي التركي. ولا غرابة أن يكون شمال العراق بل عمقه أحيانًا ساحة عمليات حرّة للجيش التركي تكثفت في السنوات الأخيرة في وقت لم تبذل الحكومة العراقية أدنى جهد لحلّ هذه المشكلة ووقف انتهاك السيادة العراقية. ويمكن اعتبار شمال العراق شريطًا أمنيًا تابعًا لتركيا. وقد ازداد النشاط التركي هناك بعد تطوّر الأوضاع في سوريا ونشوء الإدارة الذاتية الكردية في شمالها الشرقي.

[1] أستاذ جامعي، كاتب وباحث مختص بالشؤون التركية.

وبعد إعادة انتخاب أردوغان لا يتوقّع حصول أي تغيير في هذه السياسة أي استمرار العمليات الأمنية الخاصة والواسعة للجيش والاستخبارات التركية واعتبار شمال العراق منطقة حيوية للأمن القومي التركي.

"إسرائيل" والخليج

على الرغم من الأمل الذي تعلّقه بعض الفئات في العالم العربي والإسلامي على وجود سلطة "إسلامية" في أنقرة فإن العلاقات بين تركيا و"إسرائيل" على سبيل المثال لم تتغيّر في اتجاه حاسم لنصرة الشعب الفلسطيني وتذبذبت المواقف التركية مما يجري في الأراضي المحتلة. ولكن مصالح حزب العدالة والتنمية والرغبة مثلًا في تخفيف الضغوط الاقتصادية عن تركيا عشية الانتخابات الرئاسية في ربيع 2023، دفعت أردوغان لتطبيع العلاقات مع "إسرائيل" واستقبال الرئيس الإسرائيلي في ربيع 2022 في القصر الجمهوري، ووصف أردوغان أكثر من مرّة العمليات الفدائية في الضفة الغربية ضد جنود الاحتلال الإسرائيلي بـ "الإرهابية والشنيعة" فيما كان ميزان التبادل التجاري يتصاعد تدريجيًا كل عام ليلامس حدود العشرة مليارات دولار في نهاية العام 2022. ومع تجديد انتخاب أردوغان من غير المتوقّع حصول تغيير في سياسته تجاه "إسرائيل" لجهة تعزيزها مع الحفاظ على لغة تنديدية بالممارسات الإسرائيلية لا تُسمن ولا تغني القضية الفلسطينية من جوع.

أما العلاقات مع دول الخليج ولا سيّما السعودية والإمارات (قطر خارج أي سياق آخر) فالمتوقّع أن تزداد عمقًا خصوصًا أن أردوغان أراحهما من ملفّين شائكين (الخاشقجي والاتهام بتمويل الانقلاب) كما إنهما وضعا ثقليهما من أجل تعزيز حظوظه في الفوز بالرئاسة. وبما أنه من غير المتوقّع تحسّن الوضع الاقتصادي التركي في وقت قريب، بسبب عبء العجز الكبير والدين الهائل وكذلك اقتراب الانتخابات البلدية في آذار 2024، فالحاجة لضخّ المال السياسي ستبقى قائمة، وبالتالي استمرار الحاجة إلى الدعم المالي الخليجي لوقت ليس بقصير وهذا هدف زيارة أردوغان الخليجية التي شملت السعودية والإمارات وقطر.

كما لا يمكن استبعاد احتمال أن تكون الدول الخليجية (إضافة إلى مصر) في صدد اتباع سياسات جديدة تجاه تركيا لا تلقي بها بالكامل في أحضان إيران وهو الهدف المحتمل نفسه بالنسبة للانفتاح العربي المفاجئ على سوريا أي تقليص النفوذ الإيراني في سوريا، خصوصًا أن الانفتاح العربي هذا لم يشهد بعد ترجمات عملية له ولا سيّما على الصعيد الاقتصادي أو تمويل عودة النازحين. وفي جميع الأحوال ربما يجب الانتظار أكثر ريثما يتضح ما إذا كان لهذا الانفتاح أيضًا علاقة بالتفاهم السعودي- الإيراني الذي فاجأ مختلف اللاعبين الإقليميين والدوليين.

سوريا

تقع سوريا في رأس التحدّيات التي تواجهها تركيا مع دول الجوار. وتحوّلت إلى شأن داخلي تركي في وقت مبكّر من الأزمة السورية انتهت عبر دعم المعارضة المسلّحة ومن ثم التدخّل المباشر واحتلال أجزاء من شمالها الغربي ومن شرق الفرات.

في منتصف صيف 2022 أطلقت تركيا دعوة إلى سوريا للمصالحة. وفي ظل المصالحات التي تمّت مع السعودية والإمارات و "إسرائيل" ومصر، بدا كما لو أن المصالحة مع سوريا آتية ولا ريب.

لكن الواقع لم يكن كذلك.

أما اليوم فمن غير المتوقّع في ضوء المواقف التركية السابقة ومصالح أنقرة حصول أيّ تقدم أو انفراجة في ملفّ المصالحة مع سوريا للأسباب التالية:

1- إن أردوغان لم يتخلّ عن أطماعه في الشمال السوري، إن لم يكن كل سوريا، على قاعدة أنه جزء من حدود الميثاق الملّي التركي. وبالتالي فإن الانسحاب منه غير وارد إلا في حال تحوّل هذا الشمال إلى شريط جغرافي واجتماعي تابع ضمنًا لتركيا بصيغة أو بأخرى. وكانت تركيا بررت عملية درع الفرات بأنها كانت لإبعاد خطر داعش والأكراد عن حدودها فيما كان أردوغان يعلن بعد ثلاثة أشهر فقط من العملية (29 تشرين الثاني 2016) أنه "لم يدخل سوريا إلا لإسقاط النظام وليس لأي سبب آخر". فيما كان مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية يتحدث عن إيجاد موطئ نفوذ لتركيا في سوريا والمنطقة من وراء عملية درع الفرات. فعمليات التغيير الديموغرافي والثقافي والاجتماعي والديني وإحلال فئات سكانية من عِرق معيّن ومذهب معيّن قائمة منذ سنوات ولا تزال حتى الآن على قدم وساق.

2- أما حلّ مشكلة اللاجئين فهي ورقة يمسك بها أردوغان ويوظّفها لمصالحه، ومنها ابتزاز الغرب بالمال لقاء منع تدفّق اللاجئين إليه، وابتزاز الغرب بهم في أي مشكلة قد تظهر بين أنقرة والعواصم الأوروبية. كما أن اللاجئين كانوا ورقة انتخابية حيث لعبوا دورًا مهمًّا وربما راجحًا في فوز أردوغان بالرئاسة من خلال عمليات التجنيس التي لا يعرف أحد عدد المجنّسين وكلهم يقترعون لأردوغان وقد أكدت صحيفة جمهوريات في افتتاحيتها صباح 29 أيار 2023 أن أردوغان لم يكن ليفوز لولا أصوات اللاجئين السوريين. ثم إن اللاجئين يشكّلون قاعدة ليعود بعضهم إلى مناطق محدّدة في شمال غرب سوريا ليسوا هم منها لتغيير البنية الديموغرافية هناك عبر إقامة مدن من الطوب تبنيها قطر وهو ما اعترف به أردوغان في خطاب له في 2 حزيران 2023 حيث قال إن نصف مليون لاجئ قد عادوا وسيعود في المرحلة المقبلة مليون آخر. ولا ريب في أن من يتعامل مع مشكلة اللاجئين بهذه الطريقة ومن دون انتظار التنسيق مع دمشق لا يريد أصلًا مصالحة مع دمشق.

3- ما إن انتهت الانتخابات الرئاسية حتى بادرت تركيا في حزيران 2023، إلى تفعيل عملياتها العسكرية في الشمال السوري وحتى قصف مواقع لروسيا وسوريا فضلًا عن اغتيال عدد من الكوادر الكردية. وبالتالي إن استخدام لغة العنف والتهديد السابقة على الانتخابات استؤنفت بعد توقّف مما يوحي بأن تركيا تواصل سياساتها السابقة.

4- تكرّر تركيا بعد فوز أردوغان أنها لن تنسحب من سوريا إلا في حالة الانتهاء من قوات حماية الشعب الكردية. وذد ذكرت صحيفة "يني شفق" في 24 حزيران 2023 في عنوانها الرئيسي على الصفحة الأولى أن أنقرة اشترطت على سوريا أربعة شروط للمصالحة وهي: تغيير الدستور، وانتخابات عادلة، وعودة آمنة وبكرامة للاجئين، ومكافحة "الإرهاب" الكردي. والجميع يعرف أن للوجود العسكري الكردي بُعدًا أميركيًا يجعل من مقاربته أمرًا معقّدًا إلا بالتوافق بين أكثر من طرف من تركيا وأميركا إلى روسيا وسوريا.

5- وهذا يبدو قطعًا غير وارد في ظل إصرار واشنطن البقاء في سوريا لاعتبارات التأثير في المسار السوري وفي ظلّ معارضة واشنطن لأي مصالحة بين تركيا وسوريا وتلقائيًا عدم استعداد تركيا للدخول في مواجهة كبيرة وجدّية مع القوات الأميركية في سوريا ولا في مواجهة سياسية حادّة مع واشنطن.

6- ولا يغيب عن البال أن تعريف الجماعات الإرهابية في سوريا يختلف بين دمشق وأنقرة خصوصًا أن الإرهاب في إدلب فيه عناصر أجنبية كثيرة. وهذه الجماعات لا تشكّل مشكلة كبيرة لتركيا لأنها لا تريد تصفيتها بل تحتاج إليها في عمليات عسكرية متعدّدة من سوريا إلى القوقاز وليبيا وحيثما احتاجت إليهم. وبالتالي فإن التمييز بين الإرهاب الكردي وعدم إرهاب جماعات إدلب أمر غير مقبول البتّة من جانب دمشق.

7- وإذا كان رهان البعض على ضغوط روسيا وإيران على أنقرة لتليين موقفها فهذا أيضًا غير وارد ما دامت موسكو في هذه المرحلة الحساسة من الحرب الأوكرانية لا تستطيع الذهاب بعيدًا في الضغط على أنقرة لانتزاع تنازلات منها. بل هي لم تكن تستطيع ذلك قبل الحرب الأوكرانية فكيف الآن. أما إيران فإن قدرتها على الضغط على تركيا أقلّ خصوصًا أن إيران تواجه تحدّيات تركية خطيرة في القوقاز ولا يبدو أنها حققت نجاحًا حتى الآن في مواجهة هذه التحدّيات. وهذا يجعل من إصرار طهران على بقاء أردوغان في السلطة موضع تساؤلات خصوصًا أن القول بأن أردوغان يحارب أميركا من خلال محاربة أكراد سوريا قد لا يكون مقنعًا كفاية أو على الأقل غير دقيق.

8- أضف إلى ذلك أن الكادر الذي يتولّى السياسة الخارجية والعسكرية والأمنية التركية لا يزال هو نفسه من وزير الخارجية حاقان فيدان إلى وزير الدفاع ياشار غولر ورئيس الاستخبارات الجديد إبراهيم قالين وكلهم مرتبطون برأس القرار أي أردوغان. وبالتالي فإن التغيير في السياسات السابقة غير متوقّع ما لم تحدث مفاجآت لسبب أو لآخر.

إيران والقوقاز

أما بالنسبة للعلاقة مع إيران وتاليًا الوضع في القوقاز، فلا تحتاج تركيا إلى تغيير جذري في سياستها تجاه إيران فالعلاقات الثنائية بين البلدين لا تزال ثابتة على ما هي عليه منذ عقود خارج طبيعة السلطات الحاكمة والمتعاقبة في البلدين ولا تزال لغة المصالح المتبادلة وتوازن الرعب من كل الزوايا تحكم ثبات العلاقات الثنائية.

لكن التنافس بل الصراع في الساحات الثالثة لم ينقطع عند كل فرصة وفي رأس ذلك الأزمة في سوريا وتحميل تركيا إيران وحلفاءها مثل حزب اللّه القيام بأدوار سلبية في سوريا.

وقد برزت في السنوات الأخيرة مسألة الصراع بين أذربيجان وأرمينيا كعامل مهدّد للعلاقات التركية-الإيرانية باعتبار أن أنقرة لعبت دورًا مساعدًا للغاية في أن يتمكّن الجيش الأذري من إلحاق الهزيمة بأرمينيا ودفعها للانسحاب من الأراضي الأذرية التي سيطرت عليها ومن نصف قره باغ ذات الحكم الذاتي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي. واعتبرت الهزيمة انتكاسة كبرى لإيران نتيجة دعمها لأرمينيا في المحافل الدولية. لكن الأخطر أن اتفاقية وقف النار في 10 تشرين الثاني 2020 بين باكو ويريفان برعاية موسكو لحظت بندًا اعتبرته إيران خطرًا استراتيجيًا عليها وهو فتح ممرّ برّي وسكة حديد من نخجوان ذات الحكم الذاتي على الحدود التركية إلى أراضي أذربيجان مرورًا بالأراضي الأرمينية عُرف بممر زنغيزور. وهذا الممرّ يعني أن الشاحنات التي ستأتي من تركيا إلى باكو ومنها الى آسيا الوسطى لم تعد بحاجة للمرور عبر الأراضي الإيرانية. وهذا بطبيعة الحال يهمّش من الثقل الإيراني في تلك المنطقة وبين تركيا وآسيا الوسطى. كما يتيح هذا الممرّ صِلة برّية للمرة الأولى بين تركيا والعالم التركي وما يعنيه ذلك من تقلّص النفوذ الإيراني لصالح النفوذ التركي ومن تراجع العلاقات البرّية المباشرة بين إيران وأرمينيا. كما أن أردوغان لم يتردّد في إثارة النعرة القومية والعزف على وتر توحيد جناحي نهر آراس أي جمهورية أذربيجان الحالية ومقاطعة أذربيجان الإيرانية.

كذلك ترى إيران أن الحرب الأذرية بدعم تركي على أرمينيا قد فاقمت من الحضور العسكري الإسرائيلي في أذربيجان وما يعنيه ذلك من تعريض الأمن القومي الإيراني للخطر.

على أن التنافس بل الصراع الشرس بين تركيا وإيران في سوريا والقوقاز، وإلى حدّ ما في العراق، لم يحل دون أن تكون تركيا وإيران شريكين في بعض المنابر والمِنصّات مثل مِنصّة أستانا حول المسألة السورية ومن ثم رباعية المصالحة بين تركيا وإيران وروسيا وسوريا. ثم إن طهران لا تزال ترى في نظام إسلامي في أنقرة عامل ثقة أكثر من وجود نظام علماني قد يجرّ تركيا إلى موقع مواجهة مع إيران الثورة الإسلامية. إن استمرار أردوغان وفريقه السابق في السلطة يؤشر إلى استمرار سياساته السابقة مع إيران بخيرها وشرها.

باختصار إن فوز أردوغان بالرئاسة لا يشكّل بداية مرحلة جديدة في العلاقات التركية الخارجية. ومن خلال كل المواقف التركية بعد الفوز بالرئاسة، واستمرار طاقم العمل نفسه، يمكن توقّع استمرار سياسة المصالحات لجهة تعزيزها مع الدول التي بدأت معها مثل "إسرائيل" والسعودية والإمارات وتفعيلها كما مع مصر. ويسري هذا الاستمرار على المواقف الخارجية تجاه سوريا حيث لا يبدو أن هناك تغييرًا جدّيًا في السلوك التركي السلبي معها، أما مع إيران فإن القاعدة التي تحكم العلاقة بينهما مستمرة في علاقات ثنائية جيدة لكن مع اندفاع تركي أكبر من قبل لمحاولة إضعاف إيران في أكثر من مكان ولا سيّما في القوقاز الجنوبي.

مستقبل العلاقات التركية الخليجية

أ. محمد أبو طالب[2]

- يمكن تقسيم السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية إلى ثلاث مراحل: 1) مرحلة التمكين من 2002 -2010 سياسة تصفير المشاكل، 2) مرحلة الحصاد الدموي التي جاء بها ما يسمّى بالربيع العربي 2010-2016، 3) مرحلة البراغماتية المفيدة وتقع ما بعد محاولة الانقلاب في تركيا حتى اليوم.
- لا يوجد مستوى واحد للعلاقات التركية مع الخليج، بل يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مستويات:

✓ المستوى الأول هو مستوى التعاون المستقرّ والمفيد، وهو يضمّ أولًا قطر وبدرجة ثانية سلطنة عُمان. وأتوقّع أن تبقى العلاقة ثابتة، بل مرشحة إلى مزيد من التطوّر والتعاون.

✓ المستوى الثاني هو مستوى التبعية للمملكة العربية السعودية، ويضمّ بالدرجة الأولى مملكة البحرين، وبدرجة أقلّ دولة الكويت، والعلاقة مع هاتين الدولتين خاضعة لعلاقة تركيا مع المملكة العربية السعودية.

✓ المستوى الثالث والأهمّ هو مستوى العلاقات الندّية والتنافس الإيجابي أو السلبي، حسب الظروف والساحات، وتمثّل المملكة العربية السعودية بشكل رئيسي والإمارات العربية المتحدة بدرجة أقلّ هذا المستوى من العلاقات.

- تعريف القوّة الإقليمية المُهيمنة: القوّة الإقليمية هي الدولة التي تُبرز الادعاء (التصوّر الذاتي) بمكانة رائدة لنفسها في منطقة جغرافية واقتصادية وسياسية، وتتميّز وتستعرض قدراتها العسكريّة والاقتصاديّة والديموغرافيّة ومواردها التنظيميّة والإيديولوجيّة لبسط السلطة الإقليمية، ويكون لها نفوذ كبير في الشؤون الإقليمية. وتساهم في تحديد الهويّة أو المشروع الإقليمي بطريقة حاسمة.
- شكّل ما يسمّى بالربيع العربي محطة فاصلة في العلاقات التركية السعودية والإماراتية، كذلك فعلت محاولة الانقلاب في تركيا عام 2016، وأخيرًا اغتيال الصحفي السعودي المعارض جمال خاشقجي في السفارة السعودية في أنقرة. وقد وصلت العلاقات إلى مرحلة متأزّمة جدًا، لكن بطبيعة الحال، قام الرئيس أردوغان وكما عوّدونا من قبل، بانعطافة وتراجع عن كل مواقفه السابقة، وزار الرياض في شهر نيسان عام 2022. وقد كان من الواضح أن الأزمة الاقتصادية في تركيا هي التي استغلّها وليّ العهد السعودي من أجل محو قضية خاشقجي.

---

[2] كاتب وباحث في الشؤون التركية.

- ارتفاع أسعار النفط وتراكم عوائده في خزائن الرياض التي يرصدها الرئيس التركي، مما دفعه إلى دعوة وليّ العهد لتمويل بعض مشاريعه في إنتاج الأسلحة، وذلك انطلاقًا من "غيرته" على العالم الإسلامي كي لا يبقى سوقًا للسلاح بل يصبح منتجًا له!

مستقبل العلاقات

- في 12 تموز 2023 وصل وزير مالية تركيا محمد شيمشك ورئيسة البنك المركزي حفيظة أركان في زيارة لتفعيل العلاقات الاقتصادية وتحديدًا الاستثمارات السعودية في تركيا.
- قبلها بأيام كان وزير المالية ونائب الرئيس التركي في قطر.
- وفي الشهر الماضي كان رئيس دولة الإمارات في زيارة لأنقرة وبعد أسبوعين زار نائب الرئيس التركي أبو ظبي.
- بحسب فهمنا لموقع ودور وطموح كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من جهة، وتركيا حزب العدالة والتنمية، أي الرئيس أردوغان من جهة ثانية، يمكن القول بأن المرحلة الحالية التي تمرّ بها العلاقات بين الطرفين هي مرحلة إعادة التشكيل والتشبيك والتموضع، وهي المرحلة القريبة المدى، خاصة في ظلّ انكفاء أو تراجع سطوة الدولة العظمى الولايات المتحدة. في المملكة العربية السعودية يسعى وليّ العهد إلى إعادة تقييم قوّة ونفوذ وقدرة إمكانات المملكة، في محاولة للتفلّت أو التخفيف من تأثير ونفوذ واشنطن، وهذه في الحقيقة سياسة جديرة بالقراءة والمتابعة. أما تركيا فإن رئيسها يقف أمام تحدّيين اثنين: الخروج من الأزمة الاقتصادية أولًا، وتوريث نهجه ورؤيته ثانيًا، ولكي تنجح الثانية هو بحاجة للأولى نظرًا إلى حاجة أنقرة لثروات الخليج، لذلك سيقوم خلال شهر تموز بزيارة لهذه الدول الهدف منها استقطاب 25 مليار دولار للاقتصاد التركي بحسب بلومبرغ.
- أما على المدى المتوسط والطويل، فمن الصعب أن تحظى هذه العلاقات بالاستقرار والهدوء، لأن كلا الطرفين يطمحان لزيادة نفوذهما، وملء الفراغ الذي تنسحب منه واشنطن. وكلا الطرفين يعملان لقيادة العالم العربي والإسلامي، وتقديم نموذج يستقطب المحيط، فهناك صراع خفيّ على قيادة العالم الإسلامي، وهي الكلمة الملطّفة لجملة "الهيمنة" على العالم العربي والإسلامي.

العلاقة مع الدول العظمى

- يوضح أستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو جون ميرشايمر، سعي القوى الإقليمية المهيمنة إلى الحدّ من تأثير القوى العظمى على الإقليم الذي تقع فيه، لأن هذا التأثير سيؤدّي بطبيعة الحال إلى إضعاف دور ومكانة الدولة الإقليمية المهيمنة لصالح دور الدولة العظمى التي لا تسمح بوجود قوى منافسةٍ لها. لكن ثمّة خيار أقلّ سوءًا للقوّة المهيمنة إقليميًا، ألا وهو وجود قوتين عُظميين معًا في المناطق الأخرى، وبالتالي ستُجبران على تركيز الاهتمام على بعضهما البعض عوضًا عن الاهتمام بالدولة الإقليمية المهيمنة.

- مع روسيا: أعظم إنجازات بوتين أنه أدار بذكاء وفهم سياسته مع تركيا التي يدرك جيدًا حاجته إليها. ومن شأن تشابك مجموعة المصالح والمغريات التي يقدمها بوتين لتركيا أن تجعل من الصعب على أردوغان أن ينقلب على موسكو. في المدى القريب ليس من السهل الانقلاب على روسيا، ويكفي روسيا أن تكون تركيا في موقع محايد.

- تحاول الصين المضيّ في عدّة محاور بمشروع طريق الحرير مثل ممرّ جوادر الباكستاني، فضلًا عن سكك حديد تربطها بأوروبا عبر روسيا، إلا أن الطريق الأقصر والأكثر واقعية هو الطريق إلى الأناضول الذي يبدأ من غرب الصين إلى البحر الأسود ومنه إلى البحر المتوسط عبر مضيق البوسفور، حيث يمثل النقل البحري الوسيلة الأرخص تكلفة لكثير من البضائع، وهو ما يدفعها إلى تعزيز العلاقات مع تركيا بشكل كبير. وفي هذا الإطار استحوذت شركة كوسكو باسيفيك الصينية العملاقة لشحن الحاويات على ميناء كوموبورت في بحر مرمرة الذي يعدّ ثالث أكبر ميناء في تركيا مقابل مليار دولار، وذلك لتقديم خدمات ملاحية ولوجستية للسفن المارّة.

- الولايات المتحدة والغرب: هناك حلم يراود الأتراك من أيام العثمانيين، خاصة بعد القرن التاسع عشر، وهو أن يصبحوا جزءًا من الغرب، وكذلك فعل أتاتورك ومن جاء بعده، والاستثناء الوحيد ربما هو الراحل نجم الدين أربكان الذي اعتبر أن علاقة تركيا مع الغرب ستكون ذيلية، بينما ستكون مع العالم الإسلامي قيادية. المشكلة في العلاقات الأميركية التركية هي استكبار وغرور الغرب، ونظرته الدونية للآخرين، وبالتالي لن تستطيع تركيا في أي يوم أن تكون جزءًا من الغرب، هذا حلم. هي بالنسبة للغرب موقع متقدّم لاحتواء المنطقة الأوراسية، ويمكن أن تكون فاعلة في قطع طريق الحرير الصيني، وبعبارة أخرى، هي منصّة لتحقيق أهداف الغرب في المنطقة.

السياسة الخارجية التركية في حوض المتوسط

أ. محمد حسن سويدان[3]

مقدّمة

إن فوز الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في الانتخابات الرئاسية التركية ليس تجديدًا لولاية ثالثة فقط، بل نقطة انطلاق نحو تحقيق أهداف ما سمّاه "قرن تركيا"، استنادًا إلى دخول تركيا القرن الثاني على الـتأسيس. وبحسب أردوغان تتضمّن رؤية "قرن تركيا" 16 بندًا تُعدّ سِمات المئوية أو القرن الثاني؛ وهي الاستدامة والهدوء والتنمية والقِيَم والقوة والنجاح والسلام والعلم وصاحب الحق والفاعلية والاستقرار والمحبة والاتصال والرقمية والإنتاج والمستقبل. والملاحظ أن معظم البنود تعكس توجّهًا نحو خفض التوتّر والاستثمار في مجالات التعاون مع الدول.

يوجد اليوم 4 عوامل رئيسية تتفاعل فيما بينها وتؤثّر على السياسة الخارجية التركية:

1. عامل اقتصادي: فقد تراجعت قيمة الليرة التركية بنسبة 80٪ خلال السنوات الخمس الماضية، وبلغت نسبة التضخّم السنوية في الآونة الأخيرة أعلى مستوى لها خلال السنوات الـ 24 الماضية، فيما احتياطيات الدولة من العُملة الأجنبية في نزف مستمر، إذ دفعت تركيا نحو 26 مليار دولار من احتياطيات العُملات الأجنبية هذا العام لدعم الليرة وتمويل العجز الكبير في الحساب الجاري. ويتطلّب حلّ الأزمة الاقتصادية في تركيا حلّ المشاكل مع دول المنطقة لجذب الاستثمارات.
2. عامل قومي: أظهرت الانتخابات أن القوميين يشكّلون ثقلًا على مستوى القاعدة الشعبية التركية. فقد حصد القوميون أكثر من 25٪ من أصوات الناخبين في الانتخابات الماضية.
3. عامل الحاجة لخفض التوتّرات مع الغرب: وهو ما ظهر من خلال تعيينات الحكومة.
4. عامل السعي نحو الاستقلال الاستراتيجي: وهو امتلاك هامش من الاستقلالية في السياسة الخارجية يساعد في الحفاظ على التوازن في العلاقات بين الغرب والشرق.

[3] باحث في المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، مختصّ بالشؤون التركية والروسية.

أولًا: الأولويّات التركية

استنادًا إلى الحملة الانتخابية لحزب العدالة والتنمية وخطابات النصر لأردوغان وبيانات أعضاء مجلس الوزراء الجدد، يمكن تحديد أولويات تركيا على النحو التالي:

1. يقع مفهوم "الاستقلال الاستراتيجي" على رأس سلّم الأولويّات، وهو الذي ينطبق على صناعة الدفاع وإمدادات الطاقة والتدفّقات التجارية، وهو الآن العنصر المحدّد للموقف السياسي للبلاد. التحدّي الرئيسي أمام تركيا هو أنها تمتلك موارد طبيعية محدودة ولديها عجز هيكلي في ميزان المدفوعات.

تم إحراز تقدّم ملحوظ في صناعة الدفاع (الطائرات بدون طيّار، السفن، الصواريخ، المركبات، الدبابات). وبالمثل، سيبدأ تشغيل حقل غاز في البحر الأسود في غضون عدة أشهر وسيشكّل خطوة أخرى نحو تحقيق الاستقلال الطاقوي. وستبدأ محطة Akkuyu للكهرباء التي تعمل بالطاقة النووية العمل في غضون عدة أشهر أيضًا.

2. من الواضح أن "السياسة المتوازنة" الحالية بين الناتو وروسيا ستظل أحد أعمدة السياسة الخارجية لتركيا. كان هذا المفهوم موجودًا قبل الحرب في أوكرانيا، لكنه أصبح الآن مرتبطًا بنتيجة الحرب. لطالما كان لتركيا تبادلات اقتصادية مهمّة مع روسيا: السياحة إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط، والتجارة الزراعية في كلا الاتجاهين، وعقود البناء في روسيا وواردات النفط والغاز. لكن طبيعة العلاقة تغيّرت بشكل جذري بعد محاولة الانقلاب في 2016، خاصة عندما اشترت تركيا نظام صواريخ S400، الأمر الذي أدّى إلى استبعاد أنقرة من برنامج المقاتلات F35 الأميركي. كان هذا بمثابة تغيير كبير لقواعد اللعبة بالنسبة للقوات الجوية التركية، وكذلك بالنسبة لصناعة الطيران.

أصبحت مثل هذه "السياسة المتوازنة" الآن أكثر تعقيدًا بشكل كبير بسبب عودة الحرب إلى الأراضي الأوروبية.

3. "تطبيع عند الحاجة" و "تكثيف في كل مكان".
4. دبلوماسية متعدّدة النواقل: توسيع شبكة سفاراتها، وفتح طرق جديدة للخطوط الجوية التركية، وتسهيل الصفقات التجارية ومبيعات الأسلحة والتعاون في القطاعات العسكرية والتعليمية والاجتماعية. ستصبح هذه السياسة جزءًا من بنية سياسة خارجية منظّمة بشكل أكثر وضوحًا وستعتمد إلى حدّ كبير على الدور الشخصي للرئيس التركي في الخارج.
5. إعادة إطلاق الاقتصاد على أُسس سليمة. وقد رحّبت الدوائر المالية الدولية بالخطوات المبّكرة، مثل تعيين محمد شيمشك وزيرًا للخزانة والاقتصاد، وحفيظة غاي إركان محافظًا للبنك المركزي. نجاح هذا الأمر سيقاس في النهاية وفقًا لخمسة معايير:

1. التعيينات في فرق الوزارة والبنك المركزي.
2. درجة الاستقلالية التي تتمتّع بها المؤسّستان.
3. عقلانية الإجراءات التي ستتخذانها (خاصة فيما يتعلق بأسعار الفائدة).
4. ديمومة ولايتهما.
5. توافق إجراءات السياسة المتوقّعة مع الاحتياجات السياسية للانتخابات البلدية المقرّرة في آذار 2024.

ثانيًا: تعيينات أردوغان الجديدة

يتمتع خيارا أردوغان لوزارة الخارجية ولرئاسة الاستخبارات، هاكان فيدان وإبراهيم كالين، بخبرة واسعة، والأهمّ من ذلك، أنهما عملا منذ فترة طويلة مساعدين لأردوغان على مسرح السياسة الخارجية. وفقًا لتقارير متعددة، فقد شاركا في مناقشات دولية حاسمة في الأشهر الأخيرة وكانا على اتصال منتظم مع نظرائهما الأميركيين. الأمر نفسه ينطبق على الشخصيات في أجهزة العلاقات الخارجية البريطانية والفرنسية والألمانية، التي كان كلاهما على اتصال منتظم معها. وبالنظر إلى خلفية فيدان من المتوقّع أن يبدأ عمله من خلال تفعيل حوار على المستوى المهني، وليس بالضرورة من خلال قمّة تنتهي بالتقاط الصور. كما أن خفض التصعيد مع اليونان، حليف أنقرة في الناتو، هو أحد الملفّات التي ستعمل عليها الحكومة التركية لخفض التوتّرات مع الغرب.

يمكن تفسير تعيين فيدان وزيرًا للخارجية في الحكومة الجديدة على أنه مؤشّر على أن العلاقة بين الأمن والسياسة الخارجية الذي ظل مستمرًا منذ عام 2016 سيستمر، وإن مع بعض التغييرات في الطبيعة. والحقيقة هنا أن القضايا الأكثر أهمّية وحيوية في السياسة الخارجية التركية ليست مجرّد مسائل ودبلوماسية، بل فيها جانب أمني وعسكري. فلا تزال ملفات مثل الصراع في أوكرانيا وسوريا وليبيا وشرق البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجه واليونان والقوقاز تتضمّن عناصر عسكرية أو أمنية. قد يكمن الفارق هنا في تعليق تركيا مؤقّتًا للعمليات العسكرية النشطة لحماية مصالحها الوطنية الأساسية، كما رأينا في حرب كاراباخ، أو الدفاع عن طرابلس ضدّ حفتر، أو العمليات في سوريا.

وبينما سيستمرّ الوجود العسكري التركي في جميع هذه المناطق، سيكون هناك إحجام عن التصعيد أو الدخول في مواجهات أو تصعيد عسكري جديد على صعيد التوسّع الجغرافي. وبدلًا من ذلك، ستقوم السياسة الخارجية على مفاوضات تهدف إلى كسب القبول والاعتراف بالوجود العسكري التركي من قِبل الأطراف المعنية في هذه المناطق. ويمكن القول إن عمليات التطبيع الجارية مع دول مثل أرمينيا، وسوريا، ومصر، والإمارات، والسعودية ممكن أن تساعد في تحقيق هذه الهدف.

من المتوقّع أن يكون فيدان منفتحًا على التعاون، ولكن لا يهرب من المواجهة، مع وضع حماية المصالح التركية دون تقديم تنازلات كبيرة على سقف سلّم الأولويات. تحت قيادته، سيركّز نهج السياسة الخارجية على تعزيز المكاسب في الجبهات القائمة بدلًا من فتح جبهات عسكرية جديدة.

لقد أثبتت عملية التطبيع الجارية مع دول الخليج والشرق الأوسط، وتوقيع اتفاقية استخراج الغاز مع ليبيا العام الماضي بالإضافة إلى الاتفاقيات القائمة، وإبرام اتفاقيات استثمارية وتجارية واسعة النطاق مع الإمارات والسعودية محور العصر الجديد في السياسة الخارجية. وبالنظر إلى التركيز التركي الكبير على جذب الاستثمارات وتوقيع الاتفاقيات التجارية والاقتصادية، إلى جانب تعيين جودت يلماز نائبًا للرئيس ومحمد شيمشك وزيرًا للمالية والخزانة، يتضح أن الاقتصاد سيلعب دورًا مركزيًا في السياسة الداخلية والخارجية. فيلماز لا يملك فقط خبرة حكومية وبيروقراطية، ولكن لديه أيضًا خبرة في الاقتصاد. كما أنه من المتوقع أن يساعد شيمشك في إزالة العقبات أمام التمويل الأجنبي لتركيا، وهو ما يمكن اعتباره هدفًا لأردوغان في المرحلة المقبلة.

من المرجّح أن يتشكّل نهج فيدان تجاه السياسة الخارجية في مكان ما بين شخصية دبلوماسية وعسكرية-أمنية، وهذا ما يحتاج إليه أردوغان في الفترة المقبلة. ونظرًا لكونه شغل منصب مدير الاستخبارات التركية منذ عام 2010 فهو يملك الكثير من المعلومات وعلى اطّلاع واسع بمختلف القضايا والملفّات المتعلقة بالسياسة الخارجية لتركيا. كما كان لفيدان دور أساسي في تحسين علاقات تركيا مع العديد من الأطراف في المنطقة مثل مصر، و "إسرائيل"، ودول الخليج، وسوريا. لذلك من المرجّح أن توفّر خلفيته الاستخباراتية مزايا مهمّة في التعامل مع نظرائه. إن خبرته ومعرفته العميقة، خاصة في ملفات مثل سوريا، ستضعه في موقع متميّز عند مواجهة وزراء خارجية دول أخرى.

ثالثًا: الطاقة

- سلّطت الحرب في أوكرانيا الضوء على حاجة أوروبا لتنويع مصادر الطاقة بدل الاعتماد بشكل كبير على الطاقة الروسية. وتمثّل متاعب الاتحاد الأوروبي فرصة لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط الغنية بالموارد.
- تمتلك منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط موارد طاقوية كبيرة جدًا وهي تتميّز بوجودها في موقع متميّز من الناحية الاستراتيجية. إن التحدي الرئيسي لدول المنطقة هو خطوط تصدير هذه المصادر لا سيّما بسبب الصراعات الجيوسياسية بين الدول المطلّة على شرق المتوسط ومنها الصراعات المتعلّقة بالحدود البحرية للدول.

- من أجل الاستفادة من الحاجة الأوروبية لمصادر الطاقة في شرق المتوسط، يجب على دول المنطقة حلّ الخلافات والتعاون من أجل عدم تضييع مزيد من الوقت.

1 - إنتاج الوقود السائل

- تُعدّ مصر أكبر منتج للوقود السائل في شرق البحر الأبيض المتوسط، حيث أنتجت بين عام 2012 و2021 في المتوسط حوالي 702،000 برميل يوميًا.
- أنتجت تركيا ما متوسّطه حوالي 66000 برميل في اليوم من إجمالي الوقود السائل بين عامي 2012 و2021.
- أنتجت كل من اليونان و "إسرائيل" كمّيات صغيرة فقط من الوقود السائل، بمتوسط 13000 برميل في اليوم و5000 برميل في اليوم، على التوالي، بين عامي 2012 و2021.

2 - الاستهلاك

- تُعّد تركيا ومصر، على التوالي، أكبر وثاني أكبر مستهلكين للوقود السائل في شرق البحر الأبيض المتوسط، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الحجم الأكبر لاقتصاداتهما وسكانهما، وفقًا لتقديرات البنك الدولي. في المتوسط، استهلكت تركيا 886 ألف برميل في اليوم من الوقود السائل، واستهلكت مصر 816 ألف برميل في اليوم بين عامي 2012 و2021.
- تُعدّ اليونان و "إسرائيل" والأردن ولبنان دولًا أصغر من حيث عدد السكان وتستهلك وقودًا سائلًا أقلّ مقارنة بمصر وتركيا. استهلكت اليونان حوالي 289،500 برميل في اليوم من الوقود السائل، واستهلكت "إسرائيل" حوالي 230،000 برميل في اليوم بين عامي 2012 و2021. خلال نفس فترة السنوات العشر، بلغ متوسط استهلاك لبنان من الوقود السائل حوالي 160،000 برميل في اليوم، وبلغ متوسط استهلاك الأردن حوالي 126،000 برميل في اليوم وتُعدّ قبرص أصغر مستهلك للوقود السائل في شرق البحر الأبيض المتوسط، حيث استهلكت في المتوسط حوالي 51000 برميل في اليوم بين عامي 2012 و2021.

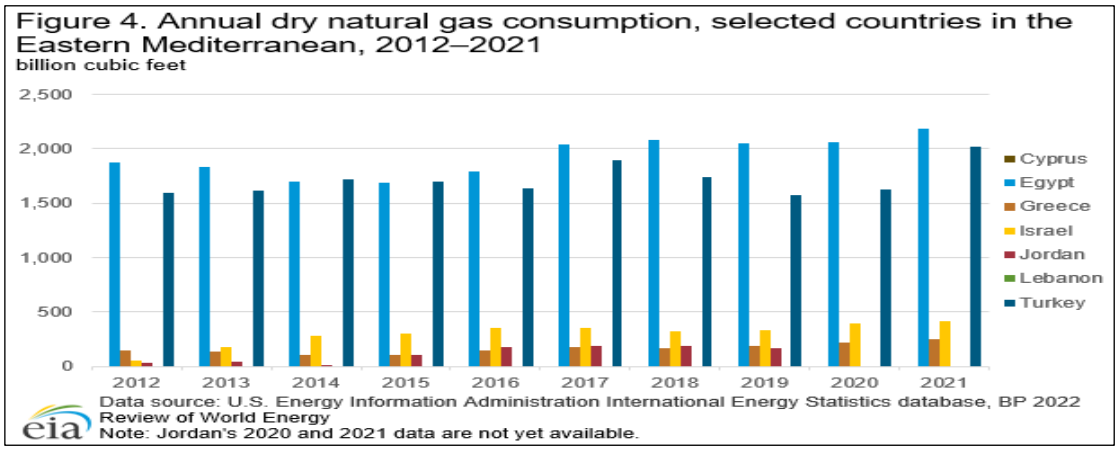

3 - احتياطيات الغاز الطبيعي

- اعتبارًا من 1 كانون الثاني 2022، تمتلك مصر أكبر احتياطيات الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، بينما تمتلك "إسرائيل" ثاني أكبر احتياطيات، وإن كانت أصغر بكثير من الاحتياطيات المؤكّدة في مصر.

Table 3. Natural gas reserves in selected countries in the Eastern Mediterranean, 2022	
Country	Natural gas reserves in billion cubic meters
Egypt	1792.45
Greece	1.13
Israel	921
Jordan	5.95
Turkey	3.11
Libya	100

4 - إنتاج الغاز الطبيعي

- تُعدّ مصر أكبر منتج للغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط، حيث أنتجت في المتوسط حوالي 69.3 مليار متر مكعّب سنويًا في عام 2021.
- "إسرائيل" هي ثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط، حيث تنتج في المتوسط 21 مليار متر مكعّب عام 2022.
- تمتلك تركيا والأردن إنتاجًا ضئيلًا من الغاز الطبيعي المحلّي. تمتلك تركيا حاليًا إنتاجًا محدودًا للغاية، لكن اكتشافات الغاز الطبيعي البحرية الأخيرة في منطقة البحر الأسود توفّر إمكانات كبيرة للإنتاج المستقبلي للبلاد.

5 - الاستهلاك

- تُعدّ مصر أكبر مستهلك للغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط. وقد نما الاستهلاك المحلّي للغاز الطبيعي خلال العقد الماضي، حيث بلغ في المتوسط حوالي 55 مليار متر مكعّب سنويًا بين عامي 2012 و2021.
- تُعدّ تركيا ثاني أكبر مستهلك للغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط، حيث تستهلك في المتوسط حوالي 48.4 مليار متر مكعّب سنويًا بين عامي 2012 و2021.

- تستهلك "إسرائيل" أيضًا كمّية صغيرة من الغاز الطبيعي محلّيًا مقارنة بمصر وتركيا، حيث تستهلك سنويًا بين 8 و10 مليار متر مكعّب.
- تستهلك اليونان والأردن كمّيات صغيرة نسبيًا من الغاز الطبيعي. بلغ متوسّط اليونان 6.8 مليار متر مكعّب سنويًا 2021 وبلغ متوسّط الأردن 3.25 مليار متر مكعّب سنويًا بين عامي 2012 و2019.

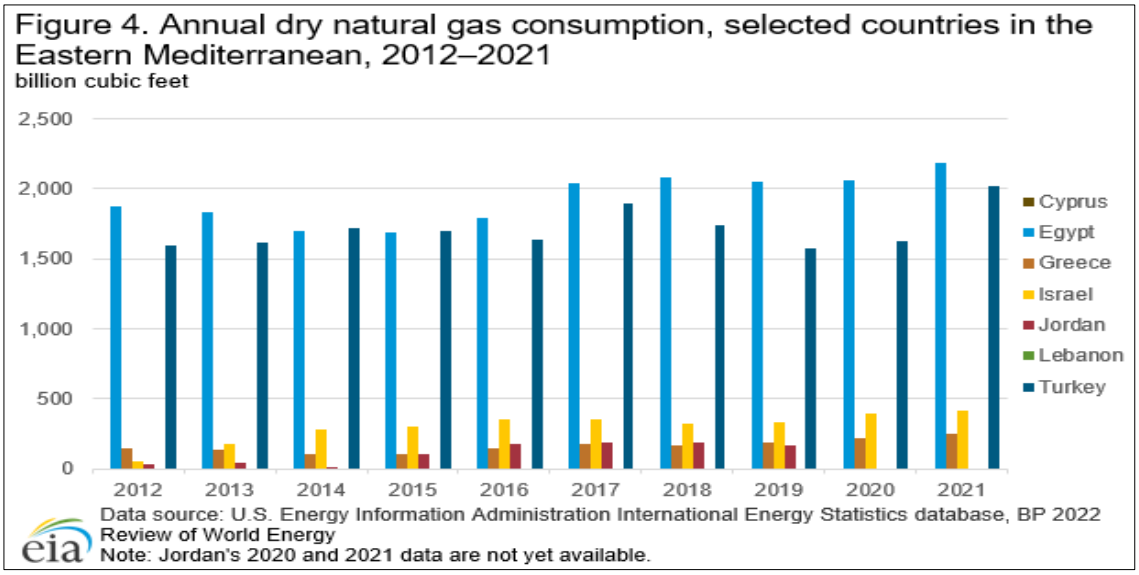

6 - البنية التحتية للغاز الطبيعي المسال

- يجري العمل على إنشاء وحدة التخزين وإعادة التحويل إلى غاز عائم (FSRU) في ميناء فاسيليكو في قبرص ومن المقرّر أن تبدأ عملياتها في تشرين الأول عام 2023. وقد ناقشت حكومات "إسرائيل" واليونان وقبرص إمكانية استخدام سفينة غاز طبيعي مسال عائمة في ميناء فاسيليكو لتصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا.
- تقوم مصر بتشغيل محطات تصدير الغاز الطبيعي المسال في دمياط وإدكو بالإضافة إلى وحدة التخزين وإعادة التحويل إلى غاز عائم في ميناء SUMED. وقد تمكّنت محطتا التصدير في مصر من تصدير الغاز الطبيعي المسال المنتج محلّيًا والذي ينقل عبر الأنابيب من "إسرائيل" إلى وجهات مثل أوروبا.
- لدى اليونان وحدة للتخزين وإعادة التحويل إلى غاز عائم واحدة في جزيرة Revithoussa. بدأت وحدة التخزين وإعادة التحويل إلى غاز عائم في Revithoussa عملياتها في عام 2000 وتم توسيعها في عام 2007 ثم مرّة أخرى في عام 2018 لزيادة السعة التخزينية للمحطة. وقد أعلنت اليونان في نيسان 2022 أنها تسعى إلى زيادة سعة المحطة استجابة لاحتمال انقطاع إمدادات الغاز الطبيعي من روسيا.

- تمتلك "إسرائيل" حاليًا وحدة للتخزين وإعادة التحويل إلى غاز عائم واحدة، بدأت عملياته في عام 2013 لتمكين "إسرائيل" من تنويع مصادر إمداد الطاقة. لن يتم تجديد اتفاقية وحدة التخزين وإعادة التحويل إلى غاز عائم بعد انتهاء صلاحيتها وسيعاد نشر وحدة التخزين وإعادة التحويل إلى غاز عائم إلى محطة غاز مسال في ألبانيا في عام 2023.
- يوجد في الأردن محطة للغاز الطبيعي المسال تسمّى محطة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح للغاز الطبيعي المسال وتقع في الطرف الجنوبي الغربي من البلاد في ميناء العقبة. تعمل إحدى وحدات وحدة التخزين وإعادة التحويل إلى غاز عائم في المحطة، وهي Golar Eskimo التي تم تشغيلها في عام 2015. وبحسب ما ورد تستكشف الحكومة الأردنية خططًا لاستبدال وحدة التخزين وإعادة التحويل إلى غاز عائم بوحدة تخزين عائمة ومحطة إعادة تحويل إلى غاز على الشاطئ مما يسمح للأردن بخفض التكاليف وتوفير الكفاءة والمرونة لواردات الغاز الطبيعي المسال وإمكانية إعادة تصديره عبر خطوط الأنابيب إلى دول أخرى.
- تمتلك تركيا محطتين لإعادة تحويل الغاز الطبيعي المسال إلى غاز طبيعي ووحدتين للتخزين وإعادة التحويل إلى غاز عائم تعملان في البلاد، ولكن واحدة فقط من المرافق تقع في شرق البحر الأبيض المتوسط.

7 - البنية التحتية لخطوط الأنابيب

- تخطّط حكومة قبرص لاستخدام البنية التحتية للغاز الطبيعي المسال في مصر لتصدير غازها الطبيعي إلى أوروبا من خلال تطوير خط أنابيب تحت سطح البحر يتصل بمصانع المعالجة في مصر للتسييل والنقل عبر السفن.
- لا تمتلك تركيا أي بنية تحتية لخطوط الأنابيب في شرق البحر الأبيض المتوسط، لكنها طوّرت وصلات خطوط أنابيب مهمّة مع أوراسيا.
- يوجد طرح لبناء خط أنابيب من "إسرائيل" إلى قبرص وصولًا إلى اليونان (East Med). كلفة المشروع الاقتصادية مرتفعة، وتنفيذه سيخلق مشاكل مع تركيا.

الخلاصة الرئيسية:

- تملك مصر أكبر احتياط من النفط والغاز في شرق المتوسط بينما تمتلك تركيا احتياطيات متواضعة جدًا في المنطقة (احتياطيات الغاز التركية الكبيرة موجودة في البحر الأسود).
- مصر هي أكثر دولة إنتاجًا للغاز في شرق المتوسط بينما تنتج تركيا كمّيات قليلة جدًا من الغاز الطبيعي.

- المنافسة ستتمحور بين تركيا ومصر حول من يكون مركز الطاقة، الغاز بشكل أساسي، في المنطقة وليس من ينتج كمّيات أكبر من الطاقة. بمعنى أن الدولتين ستتنافسان لجذب المشاريع التي تخوّلهما أن يكونا ممرًّا لإيصال غاز شرق المتوسط إلى أوروبا.

رابعًا: التقارب التركي المصري

- بعد عقد من العداء الدبلوماسي، شرعت تركيا ومصر في تطبيع العلاقات بينهما.
- التطبيع هو جزء من عملية أوسع لخفض التصعيد في المنطقة.
- اكتسبت عملية التطبيع زخمًا لسببين رئيسيين: المشاكل الاقتصادية الكبيرة في كل من مصر وتركيا.
- من وجهة نظر تركية، يعني الانهيار الاقتصادي للقاهرة والاحتكاك مع داعميها الماليين السابقين- مثل السعودية- أن مصر بحاجة إلى زيادة تفاعلاتها الاقتصادية والمالية والتجارية مع الدول الأخرى قدر الإمكان من أجل التخفيف من حدّة الأزمة، خاصة مع اقتراب الانتخابات المقرّرة في شباط 2024. يقدّر إجمالي المبلغ الذي تلقته مصر من دول مجلس التعاون الخليجي من 2011 إلى 2019 بنحو 92 مليار دولار.
- أكدت مصادر في وزارة الخارجية التركية أن الاقتصاد سيلعب دورًا حاسمًا في تشكيل السياسة الخارجية لتركيا في السنوات الخمس المقبلة.
- لا تزال ليبيا عائقًا مهمًا في العلاقات بين البلدين: فالحكومة في طرابلس قريبة من أردوغان، أما في طبرق شرق ليبيا فيهيمن حفتر المدعوم من مصر. منذ عام 2019 وقّعت تركيا مذكّرة مع حكومة طرابلس لتوزيع المنطقة الاقتصادية الخالصة التي ندّدت بها اليونان، وجمهورية قبرص، ومصر، وكذلك الأمم المتحدة.
- على المستوى الاقتصادي، هناك إمكانات اقتصادية ضخمة غير مستغلّة من التعاون التجاري بين تركيا ومصر. في عام 2018 تجاوز حجم التجارة الثنائية بين البلدين عتبة 5 مليارات دولار لأول مرّة. حدث هذا على الرغم من العلاقات السياسية المريرة بين الثنائي. بعد فترة وجيزة برزت مصر كأكبر شريك تجاري لتركيا في شمال إفريقيا.
- انتهى عام 2022 بتسجيل رقم قياسي جديد في التجارة الثنائية بين تركيا ومصر. في نهاية عام 2022 ارتفع حجم التجارة الثنائية من 6.7 مليار دولار في عام 2021 إلى 7.7 مليار دولار. خلال ذلك العام سجّلت صادرات مصر إلى تركيا رقمًا قياسيًا قدره 4 مليارات دولار - بزيادة سنوية قدرها 32 في المئة على العام السابق.

- في نهاية عام 2021 وبداية عام 2022، أصبحت تركيا أكبر مستورد للغاز المصري (استيراد تركيا المزيد من الغاز من مصر يعني عُملة أجنبية لخزينة القاهرة).
- من وجهة نظر تركية، فإن اتفاقًا بين تركيا ومصر بشأن ترسيم الحدود في شرق البحر المتوسط وليبيا من شأنه أن يخلق وضعًا مربحًا لكلا البلدين، ويفتح الباب لفرص غير محدودة للتعاون، ويعمل كقوة مضاعفة عندما يتعلّق الأمر بمصالحهما المشتركة.
- تمنح اتفاقية ترسيم الحدود مع تركيا، التي تأخذ في الاعتبار الاتفاقية البحرية التركية الليبية لعام 2020، مصر زيادة كبيرة في منطقتها الاقتصادية الخالصة. يمكن أن يؤدّي تخفيف التوتّر بين تركيا ومصر في شرق البحر المتوسط إلى تخفيف التوتّرات بين ليبيا وهؤلاء اللاعبين الإقليميين.
- تحسين العلاقات مع مصر يأتي في وقت تتقارب فيه مصر واليونان. وهناك معلومات اليوم تفيد بأن اتفاقًا لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة قد يوقّع قريبًا بين مصر واليونان وهو ما يتعارض مع المصلحة التركية.

خامسًا: ليبيا

- من المرجّح أن تتجه تركيا نحو تجميد الصراع وليس إنهاءه: من الصعب للغاية مواءمة السياسات الخارجية للإمارات ومصر وتركيا بشأن ليبيا. من المرجح أن يكون التوجه هو تجميد النزاعات وليس حلها بالكامل.
- ستبقى ليبيا قضية لا تتوافق فيها السياسة التركية والمصرية.
- على الرغم من تقارب تركيا مع مصر، فقد دعمت أنقرة لدبيبة بالحفاظ على السلطة، حيث يُنظر إلى مصالحها في ليبيا على أنها محمية بشكل أفضل تحت رعايته.
- على الرغم من أن تركيا ومصر والإمارات قد تكون قادرة على التوصل إلى اتفاق لدفع الفصائل الليبية إلى الحوار والعملية السياسية، إلا أن الفصائل الليبية لا تزال قادرة بسهولة على جذب دول أخرى مثل باريس وواشنطن والرياض وروما وأثينا وموسكو والجزائر.

سادسًا: الحزام والطريق الصينية

تتنافس تركيا ومصر على جذب الاستثمارات الصينية. على الرغم من أن تركيا لديها اقتصاد أكبر بكثير، فإن مصر هي التي تلقّت الحصّة الأكبر من الاستثمار الصيني. واستثمارات الصين في مصر متنوّعة وموزّعة بين مجموعة واسعة من القطاعات. هذا التنوّع هو انعكاس لاهتمام الشركات الصينية باستخدام

مصر كمركز للتصنيع والتصدير يمكن من خلاله الوصول إلى الأسواق الأوروبية والإفريقية. علاوة على ذلك، أظهرت الحكومة المصرية التزامًا قويًا بتهيئة بيئة استثمارية مواتية للشركات الصينية.

بينما تحاول القيادات السياسية الحالية في كل من مصر وتركيا توسيع علاقاتها مع الصين، هناك درجة معيّنة من المنافسة فيما يتعلّق بأدوارها في رؤية الصين لمبادرة الحزام والطريق لشرق المتوسط. كلا البلدين لديهما اقتصادات كبيرة مع إمدادات جيدة من العمالة، فضلًا عن الموانئ التجارية الجذابة. يمكن أن يعمل كلاهما كمراكز تصنيع ومراكز شحن لوجستية لمبادرة الحزام والطريق. وبالنظر إلى مشاركة الصين مع البلدين على مدى السنوات العشر الماضية، يبدو أنه على الرغم من توسّع العلاقات الاقتصادية مع كلا البلدين، فإن مصر هي الأكثر نجاحًا في ترسيخ مكانتها باعتبارها المحور الرئيسي للتصنيع والخدمات اللوجستية للشركات الصينية في البحر المتوسط.

تكّشف مقارنة تدفّق الاستثمارات الصينية في مصر وتركيا في السنوات الأخيرة عن فجوة كبيرة لصالح مصر، وهو ما لم يكن كذلك في فترات سابقة. بين عامي 2006 و2013، بلغت استثمارات الصين في تركيا ومصر 10 مليارات دولار و8.27 مليار دولار على التوالي. لكن بين عامي 2014 و2021، تراجعت الاستثمارات الصينية في تركيا إلى 5.62 مليار دولار، بينما ارتفعت استثماراتها في مصر إلى 16.52 مليار دولار. ومن أسباب تفضيل الشركات الصينية للاستثمار في مصر أن مصر لديها اتفاقيات تجارية مواتية مع العديد من الدول الإفريقية، مما يجعل الأمر أسهل وأكثر ربحية للشركات الصينية التي تعمل في الدولة لتصدير منتجاتها إلى تلك الأسواق.

ويمكن القول اليوم إن الأمور تتجه نحو أن تكون مصر مركزًا بحريًا للصين مقابل تركيا ممرًّا برّيًا للبضائع الصينية. وتدعم الصين بنشاط تطوير البنية التحتية للنقل في آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية من أجل تسهيل نقل البضائع والسياحة في هذه المناطق ومن هناك إلى أوروبا الغربية والبحر الأبيض المتوسط. وإدراكًا جيدًا منها لهذا الهدف الصيني، فقد عملت تركيا على تسويق نفسها كممرّ نقل رئيسي بين الشرق والغرب. وفي السنوات الأخيرة، موّلت الصين العديد من مشاريع السكك الحديدية والطرق واسعة النطاق في تركيا، بما في ذلك جسر يافوز سلطان سليم في إسطنبول، وخط سكة حديد باكو- تبليسي- كارس بطول 826 كم، ومحطة ميناء كومبورت البحري.

جدول: الاستثمارات الصينية في خمس دول من منطقة بلاد الشام[4]

الاستثمارات الصينية في بلاد الشام (2006-2020)، بملايين الدولارات									المجموع
	الطاقة	العقارات	النقل	الخدمات	الزراعة	مواد كيميائية	المعادن	استثمارات أخرى	المجموع
مصر	8770	6160	2510	990	400	1690	940	1270	23000
كيان العدوّ الإسرائيلي	520	-	2490	-	4400	-	-	170	12670
الأردن	4770	-	100	-	-	850	-	620	6340
سوريا	3760	300	-	-	-	-	-	-	4060
تركيا	9740	1150	1390	-	-	1100	440	-	15270
المجموع	27560	7610	6490	990	4800	3640	1380	2060	61340
حصّة بلاد الشام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	25٪	22٪	13٪	7٪	72٪	41٪	15٪	30٪	24٪

سابعًا: المؤتمر البحري العربي – اليوناني

- بتاريخ 5 تموز 2023 شاركت وفود من ست عشرة دولة عربية في المؤتمر البحري العربي–اليوناني الأول الذي عُقد في اليونان.
- شارك في المؤتمر نحو ١٣٦ شركة عربية ويونانية من كبريات الشركات الدولية المتخصّصة في مجالات النقل البرّي والبحري والنفطي والإنشاءات والتكنولوجيا والاتصالات، هذا فضلًا عن مشاركة العديد من الجامعات ومراكز الأبحاث المتخصّصة في هذه المجالات.
- ركّز المؤتمر على أهمّية ربط الموانئ اليونانية بالموانئ العربية، ولا سيّما الموانئ المصرية.
- لاقى المؤتمر ردود فعل سلبية من قِبل تركيا التي اعتبرت أن أي تعاون في شرق المتوسط يجب أن يشملها، وهو ما سيحفّزها على تعزيز التعاون مع الدولة المطلّة على المتوسط بدل خلق النزاعات.

[4] المصدر: China Global Investment Tracker, American Enterprise Institute

موجز لأبرز المداخلات:

د. ريما فخري

بغضّ النظر عمّن يحكم تركيا، لطالما كانت هناك مجموعة ثوابت في السياسة الخارجية التركية يمكن إيجازها بالآتي: الهاجس الأمني الذي يمثل موضوعًا أساسيًا بالنسبة للسلطة في أنقرة؛ حماية النظام؛ تطوير حضور تركيا ودورها إقليميًا؛ السعي لتحقيق المزيد من المصالح الاقتصادية والسياسية.

د. محسن صالح (مدير عام مركز الزيتونة)

إن سياسة أردوغان الإسلامية والعثمانية لم تغيّر في منظومة الدولة العلمانية التركية التي ترعى مصالحها القومية، فالعنصر العلماني القومي لا يزال هو الحاكم في تقدير المصالح والعقلية في تركيا هي عقلية براغماتية لديها قدرة عالية جدًا على التكّيف والاستجابة للتحوّلات والأزمات وتفصل بين الملفّات الاقتصادية والسياسية وغيرها.

الجديد في منظومة أردوغان أن لديهم رؤية نهضوية ونجاحات اقتصادية. من المتوقع أن تبقى علاقة تركيا مع إيران ثابتة وأستبعد أن تتغير سياسة الانفتاح على كيان العدوّ الإسرائيلي، فالأتراك سيعبّرون عن مواقف عامة مؤيّدة للشعب الفلسطيني، ولكن دون أن ينعكس ذلك بإجراءات على أرض الواقع.

د. هدى رزق (باحثة في الشؤون التركية)

هناك اليوم تراجع للعامل الإسلامي في تركيا، فقد أصبح المحدّد القومي هو الأساس في السياسة التركية حاليًا. وتركيا تريد صفر مشاكل في المنطقة لأن مصالحها لم تعد في المنطقة بل في آسيا الوسطى. إن طموح تركيا اليوم يتّجه نحو القوقاز وآسيا الوسطى وقد ينعكس هذا الأمر إيجابًا على مصالح الولايات المتحدة إذ سيحفّز المنافسة مع روسيا وإيران هناك.

وفي خصوص العلاقة مع دول المنطقة فإن تركيا تريد المال من دول الخليج، والنفوذ من العراق، وعودة اللاجئين إلى سوريا. وهناك علاقة مهمة بين تركيا وكردستان العراق وبين تركيا و "إسرائيل" وهذا يشكّل تهديدًا فعليًا لإيران. كما سيسعى أردوغان إلى علاقة جيدة مع دول الخليج تنعكس إيجابًا على اقتصاد بلاده. وفي هذا الإطار يركّز أردوغان اليوم على السعودية ويحاول بناء علاقة سياسية واقتصادية مع الرياض، حتى لو اضطر لتقديم تنازلات. كما من المرجّح أن تقدّم تركيا بعض التنازلات للسلطة في دمشق بحكم تحسّن العلاقات مع دول الخليج وخاصة لأن أردوغان بحاجة لأموال هذه الدول.

وأبدت د. مريم رضا خشيتها من أن تحاول إدارة أردوغان الجديدة أن تضغط على محور المقاومة في المرحلة المقبلة. فيما استبعد الأستاذ **غالب أبو زينب أن يؤدّي** تبنّي تركيا لسياسة قومية إلى استقرار الأوضاع أو عودة سياسة صفر مشاكل. ورأى د. **أحمد جمعة أن انكفاء أردوغان** عن مشروعه الإسلامي

يعود للفشل في تحقيقه، واستبعد أن تتمكّن تركيا من إدارة دول آسيا الوسطى حيث أن بعض هذه الدول تعتبر نفسها أهمّ من تركيا كإرث.

وقد تباينت آراء بعض المشاركين حول مسألة المفاضلة بين المعارضة التركية وحزب العدالة والتنمية فيما يخص مصالح محور المقاومة. فرأى **العميد إلياس فرحات أن المعارضة لو** فازت في الانتخابات ما كانت لتتخذ مجموعة قرارات صدامية ضد إيران وروسيا كما فعل أردوغان في سوريا وأذربيجان. **وكان للأستاذ وليد شرارة رأي مفاده أنه** من أجل فهم السياسة الخارجية التركية ينبغي مقارنتها بسياسات القوى الصاعدة القومية غير الغربية التي تتبع تنويع خياراتها الاستراتيجية ولديها قدرة عالية على إدارة علاقات متناقضة. وقد كانت د. رزق أقرب إلى هذا الرأي مستدلّة بأن المعارضة في تركيا كانت مع التدخّل في سوريا أثناء الربيع العربي ولكن تحت عنوان "حماية الديمقراطية".

ردود ختامية لمقدّمي أوراق العمل:

أ. محمد حسن سويدان:

ليس هناك انعطافة تركية اتجاه الغرب، بل إن ما يريده أردوغان هو تحسين العلاقات مع الغرب بما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد التركي. كما أن حجم المصالح بين تركيا وروسيا يشكّل رادعًا يمنع أردوغان من الانعطاف بقوة اتجاه الغرب. وحول مستقبل حزب العدالة والتنمية من الصعب حاليًا على الحزب إيجاد بديل من بعد أردوغان.

أ. محمد أبو طالب

قام حزب العدالة والتنمية بتغييرات كبيرة على المستوى الداخلي والخارجي. فداخليًا استطاع أن يخلق حالة إسلامية طاغية وخارجيًا ساهم بتمدّد تركيا في المنطقة. والمشروع الحقيقي الوحيد في المنطقة، إلى جانب المشروع الإيراني، الذي يملك قدرة على التمدّد والتأثير هو المشروع التركي لأنه يملك بُعدًا حضاريًا وثقافيًا ويملك الطابع الإسلامي كما يملك النموذج الاقتصادي الليبرالي. وبكل الأحوال لا يمكن أن يقبل الغرب بتركيا وفق نمطها الحالي.

د. محمد نورالدين

إن الطرح القومي الديني في تركيا موجود منذ زمن، ولكنه يظهر في أوقات ويختفي في أوقات. ومن أيّد أردوغان في الانتخابات الماضية هو إما قومي أو متديّن، ومن عارض أردوغان هو إما علوي أو علماني. وبالتالي هناك انقسام عمودي في تركيا اليوم. مشروع أردوغان هو تغيير النظام في تركيا عن طريق تفكيك المنظومة العلمانية للدولة، فأردوغان يفتقد إلى مشروع مواطنة ومشروع مدني وقد عزّز الخلافات بين مختلف فئات المجتمع التركي.

الأعداد السابقة

العدد	العنوان	التاريخ
1	المشهد الفلسطيني على ضوء استئناف المفاوضات والتطورات الإقليمية	كانون الأول 2010
2	التوجهات الجديدة لسياسة تركيا الخارجية	كانون الثاني 2011
3	ثورة الشارع العربي: بداية نقاش	آذار 2011
4	التعليم ما قبل الجامعي في لبنان: نحو استراتيجية وطنية	آذار 2011
6	أوروبا والتحولات في العالم العربي	تشرين الأول 2011
7	الضمان الصحي الشامل في لبنان بين الممكن والمرتجى	نيسان 2012
8	الرأسمالية المتأخرة وتأثيرها على بلدان العالم الثالث: مشكلة المياه نموذجًا	آب 2012
9	مجلس الامن والتدخلات الخارجية : رؤية قانونية في طبيعة حق النقض وشروط استخدامه	تشرين الثاني 2013
10	الموجبات السياسية والاصلاحية لتكيف لبنان مع الازمة الراهنة وسبل التعامل مع تحدياتها	آب 2014
11	القوى العالمية في بيئة متحولة: نحو استقطاب دولي جديد	نيسان 2015
12	انعكاسات احداث باريس على السياسة الفرنسية الداخلية وتجاه المنطقة	كانون الثاني 2016
13	روسيا وأميركا في المنطقة: حدود التوافق والاختلاف	تموز 2016
14	التكتلات السياسية والامنية في غرب آسيا	تموز 2016
15	العهد الجديد في مواجهة تحديات الاصلاح	شباط 2017
16	غرب آسيا في عالم ما بعد الأحادية الغربية، تحديات المرحلة الانتقالية	آذار 2018
17	الاتجاهات الاستراتيجية، الشرق الأوسط 2019	كانون الثاني 2019
18	المواجهة الصينية – الأميركية، الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية والتكنولوجية	آذار 2019
19	دور القوى المناوئة للهيمنة	تشرين الثاني 2019
20	خيارات الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد العدوان الأميركي	آذار 2020
21	إعادة هيكلة القطاع المصرفي؟ الخيارات والآليات	أيلول 2021
22	كيف يمكن تفسير الهبّة الجماهيرية لفلسطينيي 1948 وفهمها في خضم معركة سيف القدس	أيلول 2021
23	استثمار المصادر المائية للمنطقة الساحلية في لبنان، الخصائص والإمكانيات	كانون الثاني 2022
24	النقل العام في لبنان: مقاربات عملية لمواجهة تحدّيات النهوض بالقطاع	حزيران 2022
25	دور الإدارة المحليّة في تسهيل حلّ مشكلة الكهرباء في لبنان	آب 2022
26	المياه الضائعة ودورها في ردم الفجوة المائية في لبنان	كانون الثاني 2023

The Consultative Center for Studies and Documentation

Themes and debates

Turkish foreign policy

In the new term of Erdogan...

The limits of continuity and change

2023

No 27 - July 2023